Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of the reality of international transfer in Iraq for the period (2004-2021)

Ahmed Mohamed Al-Akidi*, Huda Raad Hashem
Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Fallujah

Keywords:
international finance, foreign direct investment, loans, aid.

Article history:
Received 18 Apr. 2023
Accepted 27 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Mohamed Al-Akidi
Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Fallujah

Abstract: International finance is one of the important sources for the countries of the world in general and Iraq in particular, the aim of the research is to clarify the concept of international finance and its most important sources and analyze the growth of these sources in the Iraqi economy during the study period: the research has concluded that foreign direct investment is the least source of international financing contributing to the Iraqi economy. This is due to several factors, the most important of which is the deterioration of the security situation and the failure to provide facilities for the work of foreign companies inside Iraq and to attract foreign capital. As for the international aid, it was fluctuating and unstable and goes to addressing imbalances in the public budget or facing emergency situations such as terrorist operations in (2014). It was a way to cover the negatives achieved by managing economic resources. As for the loans, the Iraqi governments relied heavily on them to address the general budget, which leads to the emergence and future obstacles in paying the burdens arising from these loans, especially as they go to operating expenses that do not result in profits and returns.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

تحليل واقع التمويل الدولي في العراق للمدة (2004-2021)

أحمد محمد العكيدي **هدى رعد هاشم**
قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة

المستخلص

يعد التمويل الدولي من المصادر المهمة بتمويل التنمية الاقتصادية لدول العالم بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، هدف البحث إلى توضيح مفهوم التمويل الدولي وأهم مصادره وتحليل نمو هذه المصادر في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة وقد توصل البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أقل مصادر التمويل الدولي مساهمة في الاقتصاد العراقي ويعود ذلك إلى عوامل عدة أهمها تردي الوضع الأمني وعدم تقديم تسهيلات لعمل الشركات الاجنبية داخل العراق وجذب رؤوس الاموال الأجنبية أما المساعدات الدولية فقد كانت متذبذبة وغير مستقرة وتذهب إلى معالجة الاختلالات الحاصلة في الموازنة العامة أو مواجهة حالات طارئة مثل العمليات الارهابية عام (2014) كما أنها كانت وسيلة لتغطية السلبيات المتحققة لإدارة الموارد الاقتصادية أما القروض فقد اعتمدت الحكومات العراقية عليها بشكل كبير لمعالجة الموازنة العامة مما يؤدي إلى ظهور معوقات مستقبلية في تسديد الأعباء المترتبة على هذه القروض خصوصاً وإنها تذهب إلى نفقات تشغيلية لا ينتج عنها أرباح وعوائد.

الكلمات المفتاحية: التمويل الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض، المساعدات.

المقدمة

يستقطب التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالتنمية الاقتصادية وبالرغم من تعدد أساليبه المتاحة إلا أن السبل الكفيلة لاستخدامها الأمثل وجعلها مكملة لبعضها البعض يشكل التحدي الأكبر لأي اقتصاد، خاصة مع التطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الثقافية الاجتماعية والسياسية والتي ألقت بضلالها على مختلف دول العالم من خلال التحولات باتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات وحركة رأس المال وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بكل قطاعات الاقتصاد

المحور الأول: منهجية البحث

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من الدور المهم والأساسي للتمويل الدولي في واقع الاقتصاد العراقي بشكل خاص إذ ما توفرت الظروف المناسبة لاستغلال مصادر التمويل الدولي بالشكل الأمثل وبعيداً عن الفساد الاداري والمادي وتوزيع هذه الموارد بشكل صحيح بين كافة القطاعات الاقتصادية

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. معرفة مفهوم التمويل الدولي وتوضيح مفهوم بعض مصادره وهي (الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية والقروض الخارجية)
2. تحليل ودراسة معدل مصادر التمويل الدولي في العراق خلال المدة (2004-2021) وإيجاد التفسير الاقتصادي لأسباب ارتفاعها أو انخفاضها

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل هناك تأثير مباشر لمصادر التمويل الدولي على النشاط الاقتصادي العراقي؟
2. هل استفاد العراق من مصادر التمويل الدولي التي تقدمت إليه خلال مدة الدراسة؟

فرضية الدراسة: ينطلق البحث من فرضة مفادها أمكانية مساهمة مصادر التمويل الدولي في تطوير الاقتصاد العراقي في حال توفر بيئة اقتصادية وسياسية وأمنية ملائمة

حدود البحث:

- **حدود البحث الزمانية:** المدة (2004-2021).
- **حدود البحث المكانية:** الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: أعتمد البحث على المنهج الوصفي وتحليل البيانات التي تخص البحث خلال مدة الدراسة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية

هيكلية البحث: لغرض الوصول الى هدف البحث واثبات فرضياته. تم تقسيمه على ثلاثة محاور رئيسية إذ تضمن المحور الأول منهجية البحث اما المحور الثاني فقد تضمن الإطار المفاهيم للتمويل الدولي والإطار المفاهيمي لأهم مصادر التمويل الدولي. أما المحور الثالث الذي أهتم بتحليل نمو مصادر التمويل الدولي في العراق للمدة (2004-2021)

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الدولي

أولاً. مفهوم التمويل الدولي: إن مصطلح التمويل الدولي وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي والقانوني والسياسي، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم التمويل الدولي منذ ظهوره حتى الوقت الراهن، إذ توجد مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتمويل الدولي، يمكن تلخيصها في ما يأتي: التمويل يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة وبات هذا المفهوم شائعاً منذ العقود الأولى من القرن العشرين، في حين أن كلمة الدولي تدل على الصفة الدولية إذ تعدت حركة رؤوس الأموال الدولية خارج الحدود الجغرافية والسياسية للبلد لتشمل بلدان أخرى.(دانيالز فانهوز 2010: 30) ويعرف أيضا « أنه كافة انتقالات وحركات رؤوس الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية)، عقارات مشروعات، أسهم وسندات، ودائع...الخ (جميل،2002: 37-38).، ويعرف ستراييك strake التمويل الدولي بانه «أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر.(عبد الهادي 2017: 60)، مما سبق يمكن استخلاص تعريف واضح ومحدد للتمويل الدولي «بأنهُ انتقال رؤوس الأموال بين الدول المختلفة على شكل استثمار مباشر وغير مباشر وقروض وتحويلات وهبات ومساعدات تحدث ما بين المقيمين في بلد والمقيمين في بلدان أخرى».

ثانياً. أهمية التمويل الدولي: تختلف أهمية التمويل الدولي باختلاف وجهات النظر بين الدول المانحة لرأس المال والدول المتلقية له أو باختلاف نوع رأس المال والدول المتلقية له أو باختلاف نوع رأس المال المتدفق بين الدولتين (زكي، 1987: 78). ويمكن تحديد أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية والدول المناصة كالآتي:

1. **أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية:** تهدف الدول المقترضة تحقيق الآتي من خلال عمليات التمويل الدولي: (فتح الله، 2006: 17).

أ. تدعيم خطط وبرامج التنمية بكافة اشكالها سواء كانت إقتصادية أو اجتماعية او غيرها.

ب.رفع مستوى معيشة السكان وذلك من خلال إقامة مشاريع جديدة والعمل على تخفيض البطالة او من خلال زيادة مستوى الانفاق العام.

ج. مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وتقليل الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المتحققة.
د. دعم الاستهلاك المحلي والحفاظ على مستوى معين من المعيشة.
ه. الحصول على تكنولجيا متقدمة وخبرات إدارية عالية المستوى.

2. **أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة:** أما من وجهة نظر الدول المانحة فإن هناك أهداف عدة تسعى لتحقيقها، أهمها: (عمر، 2018: 12)

أ. تصريف الفوائض السلعية التي لديها وذلك عن طريق اعطائها كمساعدات وبشروط ميسرة.
ب.تحسين ميزات مدفوعاتها عن طريق زيادة صادراتها.
ج. تشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في مجال النقل والتأمين والمقاولات وغيرها.
د. تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهار نفسها كدولة تحارب الفقر في العالم.
ه. نقل ما يسمى بالصناعات المتقادمة إلى الدول النامية مثل الآلات والمعدات القديمة تكنولوجياً ولا تحتاجها الدول المانحة.

ثالثاً. أشكال التمويل الدولي:

1. **المساعدات الدولية:** وهي عبارة عن التدفقات التي تمنح للدول النامية لغرض دعم وتطوير السكان من الناحية الاقتصادية ولتزويدها بالموارد وتهيئة وتنظيم البيئة والظروف الملائمة لها لتحقيق النمو الاقتصادي للوصول إلى حالة من الاكتفاء الذاتي في هذه الدول، فضلاً عن توجيه هذه التدفقات نحو مجالات اخرى غير اقتصادية كالجانب الأمني والسياسي والعسكري من خلال البرامج التي تقدمها الأطراف المانحة، (Jan, 2004: 3) وقد تعطى المساعدات إلى الدول المتقدمة أيضاً في بعض الحالات مثل الكوارث أو انتشار الأوبئة حيث تتلقى المساعدات من بلدان مختلفة قد تكون نامية في بعض الأحيان.
2. **القروض الخارجية:** تعد القروض الخارجية من أهم مصادر التمويل الدولي في البلدان النامية، وتبرز تلك الأهمية في رفد تلك البلدان بما تحتاجه من رؤوس الأموال والمساهمة في الحصول على العملات الأجنبية الضرورية لتطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي قد تساهم في زيادة حصيلة الصادرات ومن ثم تخفيض فجوة العملات الأجنبية. (الجمل؛ 2010: 13)
3. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيف الأموال الأجنبية غير المحلية في أصول رأس المال الثابت في بلد معين، وينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس فائدة المستثمر الأجنبي، الذي قد يكون فرداً، شركة أو مؤسسة، لها الحق في إدارة أصولها في البلد المضيف أو من بلد اقامتها، (Dunning and Ludan, 2008: 46 2008).

المحور الثالث: تطور هياكل مصادر التمويل الدولي في العراق للمدة (2004-2012)

أولاً. واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: يُعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تشغل اقتصادات العالم بصورة عامة والاقتصاد العراقي بصورة خاصة وذلك لكون العراق من الدول التي ترفض التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر شأنه شأن أغلب الدول النامية لكن بسبب التغيرات التي حدثت في طبيعة النظام السياسي بعد عام 2003، وما تركتهُ من تداعيات تتمثل في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق وإحداث تغيرات جذرية في البيئة القانونية التي تحد من دخول الشركات الأجنبية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

الجدول (1): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر (1)	معدل النمو السنوي (2)	عدد المشاريع المنفذة (3)
2004	435901	---	5
2005	756535	73.55	9
2006	561863	(25.73)	5
2007	1219860	117.10	3
2008	2214204	81.51	19
2009	1874454	(15.34)	24
2010	1633321	(12.86)	48
2011	2201940	34.81	35
2012	3964401	80.04	34
2013	5982745	50.91	53
2014	5575822	(6.80)	26
2015	4128110	(25.96)	15
2016	7034091	70.39	13
2017	5988080	(14.87)	8
2018	3392690	(43.34)	11
2019	3891301	14.69	11
2020	3934521	1.1	11
2021	3995431	1.5	13
المجموع	58785258	25.2	343

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة (2004-2021) صفحات متفرقة

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{الاستثمار الأجنبي في السنة الحالية - الاستثمار الأجنبي في السنة السابقة}}{\text{الاستثمار الأجنبي في السنة السابقة}} \times 100$$

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق عام (2004) بلغ (435901) مليون دينار وعدد المشاريع هو (5) أما في عام (2005) فقد ارتفع حجم الاستثمار الاجنبي الى (756535) مليون دينار وبمعدل نمو ايجابي قدره (37,5)% وازداد عدد المشاريع نحو الضعف تقريباً لتصل إلى (9) مشاريع، وفي عام (2006) أنخفض حجم الاستثمار إلى (561863) مليون دينار ومعدل تغير سنوي سالب (25.7-)% وذلك بسبب تردي الأوضاع الأمنية وانخفاض عدد المشاريع إلى (5)، أما في عام (2007) فقد بلغ حجم الاستثمار (1219860) مليون دينار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (117.1)% وهو أقصى معدل يبلغه الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة الدراسة وبلغ عدد المشاريع (3)، كذلك الحال عام (2008) بقى الاستثمار الأجنبي في تزايد ليصل

إلى (2214204) مليون دينار وبمعدل نمو (81.5)% خلال فترة الدراسة وارتفع عدد المشاريع إلى (19) مشروع، أما خلال عامي (2009) و(2010) أنخفض حجم الاستثمار الأجنبي إلى (1874454) و(1633321) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سلبي بلغ (15.3-)% و(12.8-)% على التوالي لكن رغم ذلك ارتفع عدد المشاريع إلى (24) و(48) على التوالي وذلك بسبب العقود التي كانت مبرمة بين الشركات الأجنبية والحكومية العراقية والتي كانت تحت التنفيذ وهذا الانخفاض في حجم الاستثمار جاء نتيجة أزمة الرهونات العقارية والكساد العالمي لتلك الفترة، ثم عاد الاستثمار الأجنبي بالارتفاع للسنوات (2011-2013) ليصل إلى (2201940) و(3964401) و(5982745) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو إيجابي (34.8)% و(80)% و(50.9)%، وبلغ عدد المشاريع (35) و(34) و(53) مشروع على التوالي وهي أعلى حد وصل لهُ عدد المشاريع خلال مدة الدراسة عام (2013) إذ كان (53)، مشروع وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني والاستقرار الاقتصادي الأمر الذي انعكس إيجابياً على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي فضلا عن ارتفاع التراخيص والعقود النفطية التي بلغت ذروتها خلال هذه الفترة، وفي عامي (2014) و(2015) أنخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر إلى (5575822) و(4128110) مليون دينار وعلى التوالي وبمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (6.8-) و(25.9-) على التوالي أما عدد المشاريع فقد انخفض أيضاً إلى (26) و(15) على التوالي بسبب الظروف الامنية غير الصالحة للاستثمار خلال تلك المدة والاعمال العسكرية في المحافظات العراقية التي تعرضت لهجمات ارهابية مما أثر سلباً على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق، ثم عاد ليرتفع الاستثمار الأجنبي عام (2016) ليبلغ (7034091) مليون دينار ليسجل أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة وبمعدل تغير سنوي بلغ (70.3) وعدد المشاريع (13) مشروعاً وعلى مدار العامين (2017) و(2018) انخفض حجم الاستثمار بشكل قليل إذ بلغ (5988080) و(33926890) مليون دينار وعلى التوالي وبمعدلات نمو سالبة بلغت (14.8-) و(43.3-)، وفي عام (2019) عادت الاستثمارات بزيادة بلغت (3891301) مليون دينار وبمعدل نمو إيجابي بلغ (14.6) وبلغ عدد المشاريع (11)، وقد بقى الاستثمار الأجنبي محافظاً على الزيادات الطفيفة فيه خلال عامي (2020) و(2021) اذ بلغ (3934521) و(3995431) مليون دينار وبمعدل نمو ايجابي (1.1) و(1.5) وارتفع عدد المشاريع من (11) خلال سنة (2020) إلى (13) في سنة (2021)، وقد بلغ أجمالي رأس المال المستثمر خلال مدة الدراسة (58785258) مليون دينار وان اجمالي عدد المشاريع هو (343) مشروع خلال نفس المدة في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث كانت معظم هذه الاستثمارات في قطاع النفط وترى الباحثة أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ما زال يعاني من القصور ويحتاج إلى توفر بيئة استثمارية ملائمة وآمنة وأكثر جاذبية.

ثانياً. المساعدات الدولية الممنوحة للعراق: يعد العراق من الدول المتلقية للمساعدات الدولية بعد ان كان في مقدمة الدول العربية المانحة للمساعدات إلى الدول النامية خلال السبعينات، وقد أحتلت المساعدات الانسانية خلال الأعوام الأخيرة النصيب الأكبر من اجمالي هذه المساعدات، وقد تنوعت المساعدات الممنوحة للعراق حسب الجهة المانحة فمنها المساعدات الثنائية ومنها مساعدات متعددة الأطراف، والجدول الآتي يوضح ذلك:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

الجدول (2): التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية المقدمة للعراق للمدة (2004-2021)
(مليون دينار)

السنوات	البنية التحتية الاجتماعية (1)	القطاع الاقتصادي (2)	القطاع الإنتاجي (3)	القطاع الإنساني (4)	اجمالي المساعدات (5)	معدل النمو (6)%
2004	5331638	5288920	1379188	1288375	13288121	---
2005	5400338	1810936	1092348	890949	9191031	(30.8)
2006	2928278	2251845	504061	138632	5822816	(36.6)
2007	3396281	1026088	272461	443015	5137845	(11.8)
2008	2649295	2280419	1103406	651855	6684975	30.1
2009	2468930	205979	250787	330317	3256013	(51.3)
2010	1386099	851877	80964	257985	2576925	(20.9)
2011	1364220	56862	73242	193986	1688310	(34.5)
2012	682809	218858	701582	245093	1848342	9.5
2013	424657	27051	42209	337091	831008	(55.0)
2014	190990	455789	17373	775856	1440008	73.3
2015	579411	732088	5236	833595	2150330	49.3
2016	565131	4403	5117	1544858	2119509	(1.4)
2017	609875	696864	5474	1406342	2718555	28.3
2018	433993	488257	18083	1030778	1971111	(27.5)
2019	428995	479808	19635	1030183	1958621	(0.6)
2020	427567	474334	19635	1024947	1946483	(0.6)
2021	418766	453213	19322	1003981	1895282	(0.2)

المصدر / الحقول (1-4): وزارة التخطيط، قسم الإحصاء المركز بسنوات متفرقة (2004- 2021)، الحقول (5)(6) من عمل الباحثة

ونلاحظ من الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة للمساعدات بلغت عام (2004) وهي (13288121) مليون دينار وجاءت هذه النسبة بسبب المساعدات التي قدمت للعراق بعد الاحتلال والتي كان الهدف منها النهوض بالواقع الاقتصادي وتعويض الضرر الحاصل خلال فترة الحصار الاقتصادي، ثم أخذت هذه المساعدات بالانخفاض بعد عام (2005) والتي بلغت (9194031) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بمقدار (30.8-) وبقى هذا الانخفاض مستمر حتى عام (2008) حيث ارتفع معدل النمو إلى (30.1) فقد شهدت الفترة من (2004-2008) تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض حيث انخفضت عام (2006) وعام (2007) لتبلغ (5822816) و(5137845) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سالب (36.6-%) و(11.8-%) أما بعد (2008) فقد شهدت هذه التدفقات انخفاضاً مستمراً حتى عام (2012)، إذ بلغ اجمالي المساعدات الممنوحة للعراق (1848342) مليون دينار وبمعدل نمو إيجابي مقداره (9.5) وذلك ضمن برامج الامم المتحدة للمساعدات الإنمائية للمدة (2011-2014) والذي الزم الأمم المتحدة بالعمل مع الحكومة العراقية والأوساط الاكاديمية فضلا عن القطاع الخاص والأطراف الدولية المانحة للمساعدات وقد تضمن هذا الاتفاق جوانب مختلفة منها النمو الاقتصادية وحقوق الانسان وتطوير القطاع الخاص، ونلاحظ

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

ارتفاع المساعدات خلال عامي (2014) و(2015) الى (1440008) و(2150330) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو إيجابي (73.3%) و(49.3%) على التوالي، وذلك بسبب كثرة المساعدات التي أعطيت للعراق من أجل تعويض الخسائر التي تعرض لها نتيجة الحروب الإرهابية وعمليات التهجير الداخلية والخارجية أما بعد هذه المدة فقد شهدت المساعدات الدولية انخفاض مستمراً خلال المدة (2018-2021) وبمعدلات نمو سالبة، حيث انخفضت المساعدات إلى (1895282) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (0.2-)% عام 2021 وقد سجل العراق أعلى نسبة مساعدات دولية خلال عام (2004) وكانت (13288121) مليون دينار واقل قيمة للمساعدات خلال العام (2013) والذي بلغ (83،008) وبمعدل نمو سالب (55-%) أن العراق لايزال حتى يومنا هذا يتلقى المساعدات بمختلف أنواعها وفي عام (2017) بلغ عدد السكان الذي كانا بحاجة للمساعدات (11) مليون نسمة إلا أن المستهدف منه لم يتجاوز عددهم (5.8) مليون نسمة فقط، كما إن تلك المساعدات الدولية لم تلامس قطاعات حيوية مثل القطاعات الإنتاجية بصورة كبيرة إذ إن العراق رغم ما يمتلكه من ثروات إلا أنه ما يزال يعتمد على التدفقات الأجنبية لمواجه المتطلبات الضرورية ودعم النفقات الاجتماعية.

إن تقديم المساعدات الدولية الى العراق لم تسهم في تحقيق التنمية للاقتصاد العراقي فعندما تقدم للعراق تكون كأنها بديل يستعاض بها عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي من أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر علماً إن هذه المساعدات متذبذبة وغير مستقرة كما إنها لم تستهدف القطاعات المهمة التي تحفز النشاط الاقتصادي لذلك فأن نتائج هذه المساعدات كانت مؤقتة وغير دائميه كما إنها كانت وسيلة لتغطية السلبيات المتحققة لإدارة الموارد الاقتصادية وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية على برامج التنمية حيث تراجعت البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية وأصبحت غير قادرة على تحفيز أي نشاط اقتصادي بجهود ذاتية وبدون اللجوء إلى مصادر تمويل دولية،

ثالثاً. القروض الخارجية الممنوحة للعراق خلال المدة (2004-2021): لقد لجأت الحكومات العراقية المتتالية إلى الاقتراض الخارجي بعدّه أحد الوسائل المتوفرة لسد العجز الحاصل في الموازنات السنوية فضلا عن تنمية المشاريع، أن محفظة البنك الدولي في العراق شملت قروضاً تدعم وتساند الكثير من القطاعات الحيوية مثل البنى التحتية والحماية الاجتماعية والطاقة والنقل، والجدول الآتي يوضح القروض الممنوحة للعراق خلال المدة (2004-2021)

الجدول (3) تطور هيكل المديونية الخارجية للعراق للمدة (2004-2021) مليون دينار

السنة	اجمالي الدين العام (1)	معدل التغير السنوي (2)
2004	180607900	---
2005	147781400	(18.1)
2006	109438200	(25.9)
2007	92870000	(15.1)
2008	76352000	(17.8)
2009	75423900	(1.2)
2010	66807000	(11.4)
2011	71721000	7.4
2012	67278200	(6.2)
2013	68444200	1.7
2014	66811800	(2.4)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

السنة	اجمالي الدين العام (1)	معدل التغير السنوي (2)
2015	78659000	17.7
2016	77250000	(1.7)
2017	82705000	6.9
2018	81753000	(1.2)
2019	80444000	(1.6)
2020	81515000	1.3
2021	81998000	0.5

المصدر: الحقل رقم (1) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متفرقة (2004-2021).

الحقل رقم (2) من عمل الباحث وحسب القانون الآتي:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

يتضح من الجدول رقم (3) أن معدل نمو الديون الخارجية بدأ بالانخفاض خلال المدة (2004-2010) ويرجح هذا الانخفاض إلى التزام العراق بشروط صندوق النقد الدولي وعمليات شطب وإلغاء الديون المتراكمة قبل 2003 بعد الانجاز الذي حققه مؤتمر باريس خلال عام 2003 في تخفيض ديون العراق واعادة جدولتها إذ تراجع حجم الديون من (180607900) مليون دينار عام (2004) إلى أدنى قيمة لحجم المديونية خلال مدة الدراسة بلغت (66807000) مليون دينار وذلك عام (2010) وبمعدل نمو سالب بلغ (11.4-)% إلا أن مديونية العراق الخارجية عادت إلى الارتفاع عام (2011) وبمسار تصاعدي متذبذب لتبلغ (71721000) مليون دينار وبمعدل نمو موجب مقداره (7.4)%، ثم عادت قيمة القروض للانخفاض خلال المدة (2012-2014) بسبب إعادة جدولة الديون العراقية حيث كانت القروض الخارجية السنوية تتدفق إلى العراق بنسبة أقل من المدفوعات المتعلقة بفقرة الديون المعاد جدولتها فضلا عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة وتوفر سيولة لتغطية عجز الموازنات وتمويل الميزانية العامة للدولة، إلا أن الوضع تغير وبشكل معاكس خلال المدة الاخيرة إذ أصبحت فقرة الاقتراض الخارجي تنمو بشكل كبير سنوياً وبحجم أكبر من فقرة الديون المعاد جدولتها لذلك انعكس الأمر على أجمالي الديون الخارجية وهذا يشير إلى توجه الحكومة نحو زيادة الاعتماد على القروض الخارجية كمصدر تمويلي حيث نلاحظ ارتفاع حجم القروض عام (2015) ليكون (78659000) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (17.7)% وذلك من أجل تمويل العمليات العسكرية لمكافحة الارهاب واعمار المناطق المتضررة ونلاحظ الارتفاع المستمر للمديونية الخارجية خلال المدة (2017-2021) من أجل مواجهة عجز الموازنة فضلا عن مواجهة فترة الركود خلال انتشار وباء (Coved-19) وانخفاض معدل التبادل التجاري وايقاف تصدير النفط وعدم وجود مصدر مالي بديل عن النفط لمواجهة هذه الأزمة فكان اللجوء إلى الاقتراض هو أحد البدائل حيث وصل حجم المديونية الخارجية إلى (81998000) مليون دينار عام (2021) وبمعدل نمو موجب مقداره (0.5)، أن الوضع الاقتصادي في العراق يدفع الحكومة إلى الاعتماد على الاقتراض الخارجي في ظل حالة العجز المالي في الموازنة العامة وهذا يؤدي إلى ظهور بعض المعوقات مستقبلاً في تسديد الاعباء المترتبة على تلك القروض لأن تلك الأموال تذهب إلى النفقات الجارية التي لا ينتج عنها ارباح وعوائد وربما تستمر الحكومة في سعيها للحصول على قروض

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

جديدة من أجل تسديد القروض السابقة وهنا سوف نواجه ظاهرة زيادة معدل النمو في اجمالي الدين الخارجي وهذا يعني صعوبة المحافظة على المكتسبات التي تم تحقيقها من تخفيض ديون العراق من اتفاقية نادي باريس وتظهر خطورة اعتماد العراق على القروض الخارجية من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع نسبة هذه الديون إلى الناتج المحلي الاجمالي.

إن ارتفاع حجم الديون الخارجية للعراق يعد من العوامل المعيقة أمام تحقيق تنمية اقتصادية، كما إنه من الأنسب الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل بعيداً عن المصادر الأخرى التي يترتب عليها التزامات مالية عالية وقيود على النشاط الاقتصادي وهذا يفسر أن التمويل بالاقتراض الخارجي يعمل على تقليل منافذ تمويل الاقتصاد خلال السنوات اللاحقة، فضلا عن ضرورة تبني سياسة اقتصادية مدروسة في عملية الانفاق العام من أجل تخفيف حجم التدفقات المالية والمرتبطة بأعباء هذه القروض الخارجية التي تتحملها الدولة، والجدول الآتي يوضح نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021).

الجدول (4): نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض والمساعدات الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (1)	الاستثمار الاجنبي المباشر (2)	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي (3)	المساعدات (4)	نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الاجمالي (5)	القروض (6)	نسبة القروض إلى الناتج المحلي الاجمالي (7)
2004	53235358	435900	0.8	13288121	25.0	180067900	339.3
2005	73533598	756535	1	9194031	13	147781400	200.9
2006	95587954	561861	0.9	5822816	6.1	109438200	114.5
2007	111455813	1219860	1.1	5137845	4.6	92870000	83.3
2008	157026061	2214208	1.4	6684975	4.3	76352000	48.6
2009	130643200	1874454	1.4	3256013	2.5	75423900	57.7
2010	162064566	1633320	1	2576925	1.6	66807000	41.2
2011	217327107	2201940	1	1688310	0.8	71721000	33
2012	254225491	3964400	1.5	1848342	0.7	67278200	26.5
2013	273587529	5982746	2.2	831008	0.3	68444200	25
2014	266332655	5575812	2.1	1440008	0.5	66811800	25.1
2015	194680972	4128110	2.1	2150330	1.1	78659000	40.4
2016	196924142	7034090	3.6	2119509	1.1	77350000	39.3
2017	221665709	5988080	2.7	2718555	1.2	82705000	37.3
2018	254870184	3392690	1.3	1971111	0.8	81753000	32.1
2019	262917150	3891300	1.5	1958621	0.7	80444000	30.6
2020	198774325	3934521	2	1946483	1	81515000	41
2021	203942457	3995431	1.9	1895282	0.9	81998000	40

المصدر/من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، شعبة الإحصاء المركزي لسنوات متفرقة (2004-2021).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 187-199
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.12

الجدول (5): مساهمة مصادر التمويل الدولي كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي للعراق لمدة (2004-2021).

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر	المساعدات الدولية	القروض
2004	0.8	25	339,3
2005	1	13	200.9
2006	0.9	6.1	114.5
2007	1.1	4.6	83.3
2008	1.4	4.3	48.3
2009	1.4	2.5	57.7
2010	1	1.6	41.2
2011	1	0.8	33
2012	1.5	0.7	26.5
2013	2.2	0.3	25
2014	2.1	0.5	25.1
2015	2.1	1.1	40.4
2016	3.6	1.1	39.3
2017	2.7	1.2	37.3
2018	1.3	0.8	32.1
2019	1.5	0.7	30.6
2020	2	1	41
2021	1.9	0.9	40
الاجمالي	29.5	66.2	1255.5
المتوسط	1.6	3.6	69.7

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1-7)

وبحسب الجدول رقم (5) والذي يوضح أهمية مصادر التمويل الدولي وبحسب مساهمتها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق نجد الآتي:

1. **القروض الخارجية:** وهي أكبر وأهم مصادر التمويل الدولي تأثيراً على الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل عام 2013 أقل نسبة للقروض على الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (25%) بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وتأثيره على حجم الناتج المحلي الاجمالي والإيرادات العامة في العراق في حين سجل عام (2009) أعلى نسبة له بلغت (57.7%) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد المدة (2004-2008) بسبب ديون العراق المتراكمة والتي اطفئت بعد هذه المدة حسب بنود مؤتمر باريس كما إن مؤشر المديونية يوضح تزايد مديونية العراق واتخاذها مساراً تصاعدياً وهذا يفسر اعتماد الاقتصاد العراقي على القروض الخارجية لمواجهة أي أزمة اقتصادية تواجههُ.
2. جاءت المساعدات الدولية بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (3.6) بمتوسط سنوي للسنوات (2004-2021) وإن حجم تلك المساعدات رغم

تناقصها خلال عام (2013) والتي سجلت أدنى نسبة وهي (0.3%) إلا أنها عادت بالارتفاع خلال المدة (2015-2017) وذلك بسبب تراجع الوضع الانساني نتيجة حروب مكافحة الارهاب وعمليات التهجير القسرية وانتشار مخيمات المهجرين وتردي الوضع الامني والانساني.

3. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعد نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة أقل نسبة لمصادر التمويل الدولي حيث سجل أقل قيمة له سنة (2004) وهي (0.8%) وأعلى قيمة له سنة (2006) وهي (3.6%) وذلك بسبب هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية وجاء الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. فضلا عن عدم استقرار المناخ الاستثماري في العراق مما انعكس سلباً على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

إن انتهاج الحكومات المتعاقبة في العراق لسياسات اقتصادية امتازت بانحيازها للبعد السياسي والاجتماعي واهمالها لأبعاد معايير الكفاءة في إدارة الشؤون الاقتصادية للبلد أدت إلى طرد المستثمرين وتقييد الاقتصاد العراقي بمديونيات متعاقبة مع عدم إيجاد حلول جذرية وحقيقية لهذه المديونيات فضلاً عن الاستمرار في اتباع سياسة الاقتراض الخارجي مع زيادة مؤشرات الفساد المالي والإداري والتي تعد قوة مستنزفة ومبددة للموارد المالية وانعكاس ذلك على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في حين أن العراق وحسب المنطق الاقتصادي وحسب ما يتمتع به من موارد اقتصادية هائلة ليس بحاجة إلى الاقتراض بل يحتاج إلى استثمارات اجنبية والتي توفر فرص كبيرة من الممكن استغلالها مثل نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية، لذلك أصبح من الضروري إيجاد حلول حقيقية من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وذلك من خلال عمل الحكومة على تحسين البنى التحتية وتعزيز مناخ الاستثمار وتبسيط التشريعات والقوانين.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن المساعدات لم تساهم بشكل واضح لتحقيق تنمية الاقتصاد كونها متذبذبة ومؤقتة كما إنها كانت وسيلة لتغطية سلبيات ادارة الموارد الاقتصادية وما خلفته من نتائج سلبية على برامج التنمية وقد احتلت البنى التحتية أعلى نسبة لتقسيم المساعدات الدولية المدة (2004-2013). أما خلال المدة (2014-2021). فقد أصبحت الحصة الأكبر للمساعدات تذهب إلى القطاع الإنساني بسبب عدم الاستقرار الأمني.
2. إن ارتفاع حجم الديون الخارجية للعراق يعد من العوامل الأساسية المعيقة أمام تحقيق التنمية المستدامة وذلك لما يترتب منها التزامات مالية عالية وقيود على النشاط الاقتصادي.
3. تعد القروض الخارجية أكبر وأهم مصادر التمويل الدولي تأثيرًا على الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي بلغ (69.7) ثم جاءت المساعدات الدولية بالمرتبة الثانية المساعدات الدولية من حيث الأهمية النسبية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي (3.6)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أقل نسبة أهمية للناتج المحلي الإجمالي بواقع (1.6).
4. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أقل مصادر التمويل الدولي تأثيرا على الاقتصاد العراقي وذلك بسبب حروب رؤوس الأموال الأجنبية خارج العراق لتردي الوضع الأمني وعدم وجود مناخ استثماري ملائم.

ثانياً. التوصيات:

1. عدم الاعتماد على القروض الخارجية ومحاولة التقليل منها وذلك لكونها تكون مصحوبة بشروط كثيرة أغلبها يعيق التنمية الاقتصادية في العراق.
2. العمل على استغلال المساعدات الدولية المقدمة العراق في مشاريع انتاجية وجوانب تحقق تنمية اقتصادية خصوصاً خلال السنوات التي شهد العراق عدم استقرار أمني فيها.
3. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال توفير مناخ ملائم له من حيث تحقيق استقرار أمني وتخفيض الضرائب وتقديم تسهيلات له من خلال تقليل الاجراءات الروتينية.
4. العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله من أجل استغلال موارد التمويل الدولي استغلال أمثل يخدم جميع القطاعات الاقتصادية في العراق ومحاسبة جميع الدوائر المقصرة في عملها أو التي تضع هذه المصادر في حساباتها الخاصة.
5. العمل على تحقيق الاستقرار الامني وذلك لكون مصادر التمويل الدولي مرتبطة بهذا العامل بشكل كبير حيث إن عدم وجود استقرار أمني يؤدي إلى انخفاض أغلب التمويل الدولي لقلة ثقة الجهات الممولة للعراق بهذه المصادر

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الجمل، جمال جويدان، (2010)، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز، الكتاب الأكاديمي، الأردن.
2. جميل، سرمد كوكب، (2002)، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، جامعة الموصل.
3. دانيالز وفانهوز، جوزيف وديفيد، (2010)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
4. عبد الهادي، سامر علي؛ 2013، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، الطبعة العربية، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
5. عمر، يحيى السيد، (2018)، القروض الدولية وأثرها على اقتصاديات الدول الاسلامية، الطبعة الأولى، دار الأصول العلمية، اسطنبول.
6. فتح الله، محمود رضا، (2006)، اقتصاديات الطلب على الواردات، الطبعة الأولى ودار النهضة العربية، القاهرة.
7. زكي، رمزي، (1987)، الديون الخارجية للعالم الإسلامي، مجلة العربي، العدد 338، يناير.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Jan P, Pron K., (2004), Cata Lyzing Development, A Dedate on Aid, MPG Books Lted, Bodmin, Cornwall, United Kingdam .